

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة  
وعضوية القضاة السادة

يوسف الذيابات، د. عيسى المومني، محمود البطوش، محمد البيرودي

المميز زان: ١ - عبد الله فضل حسن عباس.

٢ - زينب فضل حسن عباس.

وكيلاهما المحاميان مالك حمد وباسم الزغول.

المميز ضدهما: يمانية أحمد عبد ربه الرواشدة.

وكيلها المحامي محمد العلاوين.

بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٤/٤٣٨٨٠ تاريخ ٢٠١٥/٦/٣  
المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة  
بداية حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٢/١٥٠٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٩  
القاضي: (الحكم بعدم نفاذ تصرف المدعى عليه عبد الرحمن فضل حسن عباس  
في حصصه في قطعة الأرض رقم ٢٨ حوض رقم ٢ حذب القطيعا - قرية  
الدليلة لوحة (١) من أراضي جنوب عمان للمدعى عليه عبد الله فضل حسن  
عباس والذي تم بموجب التخارج رقم ١٩٠/١٩/٦ تاريخ ٢٠١١/٦/٨ بحق

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٧١٠

المدعية والحكم بعدم نفاذ تصرف المدعى عليه عبد الرحمن فضل حسن عباس في حصصه في قطعة الأرض رقم (١٠١٥) حوض رقم (٤) بركة قرية تلاح العلي من أراضي شمال عمان وما عليها من بناء للمدعى عليها زينب فضل حسن عباس الذي تم بموجب التخارج رقم ٣٤٢/٢/٩ تاريخ ٢٠١١/١٠/١٩ بحق المدعية وتضمن المدعى عليهم الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة ورد المطالبة بالفائدة القانونية) وتضمن المستأنفين الرسوم والمصاريف.

### وتتلخص أسباب التمييز في الآتي:

- ١- أخطأت المحكمة عندما قررت أن قضايا الشقاق والنزاع القائمة لا تؤثر على الحكم القطعي الصادر بحق المدعى عليه الأول.
  - ٢- أخطأت المحكمة عندما قررت أن الإقرارات الصادرة عن المدعى عليه الأول للمدعى عليهما الثاني والثالثة مؤرخة بتاريخ لاحق للحكم الصادر لصالح المدعية (المميز ضدها) وإن ذلك يجعل من الإقرارات مستبعدة كديون تجيز التخارج.
  - ٣- أخطأت المحكمة عندما قررت أن دعوى المدعية هي عدم نفاذ تصرفات المدين في حق الدائن وأنها ليست دعوى إبطال التخارج.
- لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

### القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعية يمانية أحمد عبد ربه الرواشدة أقامت هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليهم:

١- عبد الرحمن فضل حسن عباس.

٢- عبد الله فضل حسن عباس.

٣- زينب فضل حسن عباس.

للمطالبة بعدم نفاذ تصرفات وإلقاء الحجز التحفظي على سند من القول:

١- المدعية زوجة المدعى عليه الأول ومدخولته بصحيح العقد الشرعي بموجب وثيقة عقد الزواج رقم ٧٠١٧٥٠ تاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٥ الصادر عن محكمة عمان الشرعية الجنوبية وقد سجل لها في خانة المهر المعجل دينار أردني واحد ومئة وخمسون ألف دينار أردني.

٢- احتصلت المدعية بتاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٦ على قرار بإلزام المدعى عليه بدفع مبلغ وقدره (مئة وسبعة وأربعين ألفاً وثمانمئة دينار أردني) من قبل محكمة عمان الشرعية القضايا بموجب إعلام الحكم رقم ٢٠٠٦/٣٣٣٠ اكتسب الدرجة القطعية بمرور مدة الاستئناف وقد تم طرح هذا الحكم للتنفيذ بموجب القضية التنفيذية رقم ٢٠١١/١٨٥٧ لدى دائرة تنفيذ محكمة وسط عمان الشرعية.

٣- بتاريخ ٩/٢/٢٠١١ توفي والد المدعى عليه المدعو المرحوم فضل حسن أحمد عباس وترك لورثته ومن ضمنهم المدعى عليه أموالاً غير منقولة وهي:

- قطعة الأرض رقم ٢٨ من حوض رقم ٢ حدب القطيعا - قرية الدليلة.

- قطعة الأرض رقم ١٠١٥ من حوض رقم ٤ - بركة - تلاع العلي وما عليها من بناء.

٤- قام المدعى عليه بالتخارج عن قطعة الأرض رقم ٢٨ حوض رقم ٢ من أراضي قرية دليلة لشقيقه المدعى عليه الثاني المدعو عبد الله فضل حسن

عباس مقابل (٥٠) دينار بتاريخ ٢٠١١/٢/١٤ بموجب حجة التخارج رقم ١٧٧/٣٦/٧ الصادرة عن محكمة عمان التوثيقات.

٥- كما قام بالتخارج عن حصته في قطعة الأرض رقم (١٠١٥) حوض رقم (٤) اسم الحوض بركة من أراضي تلاع العلي وما عليها من بناء إلى المدعى عليها الثانية زينب فضل حسن عباس بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٩ بموجب حجة تخارج رقم ٢٣٤٢/٢/٩ الصادرة عن محكمة عمان الشرعية التوثيقات.

٦- إن المدعى عليه لا يملك سوى هذه الأموال ولا مال له سوى ذلك.

٧- إن ما قام به المدعى عليه كان لغايات الإضرار بالمدعية وهو فعلاً أضرب بها.

وبعد السير بإجراءات التقاضي أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكمها بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٩ المتضمن:

١- الحكم بعدم نفاذ تصرف المدعى عليه عبد الرحمن فضل حسن عباس في حصصه في قطعة الأرض رقم ٢٨ حوض رقم ٢ حذب القطيعا قرية الدليلة لوحة رقم (١) من أراضي جنوب عمان للمدعى عليه عبد الله فضل حسن عباس والذي تم بموجب التخارج رقم ١٩٠/١٩/٦ بتاريخ ٢٠١١/٦/٨ بحق المدعية.

٢- الحكم بعدم نفاذ تصرف المدعى عليه عبد الرحمن فضل حسن عباس في حصصه في قطعة الأرض رقم (١٠١٥) حوض رقم (٤) بركة قرية تلاع العلي من أراضي شمال عمان وما عليها من بناء للمدعى عليها زينب فضل حسن عباس والذي تم بموجب التخارج رقم ٣٤٢/٢/٩ بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٩ بحق المدعية وتضمن المدعى عليهم الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة ورد المطالبة بالفائدة القانونية.

لم يرتضِ المدعى عليهما عبد الله وزينب بهذا القرار وتقدما باستئنافهما للطعن فيه.

وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٣ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم ٢٠١٤/٤٣٨٨٠ رد الاستئناف موضوعاً وتأبيد القرار المستأنف وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف. لم يرتضِ المدعى عليهما عبد الله وزينب بالقرار الاستئنافي المشار إليه وتقدما بهذا التمييز للطعن فيه.

#### وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي:

وعن السببين الثالث والرابع اللذين ينعي فيهما الطاعنان على محكمة الاستئناف خطأها عندما اعتبرت أن دعوى المدعية هي دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في حق الدائن وأنها من اختصاص المحاكم النظامية وليست من اختصاص المحاكم الشرعية كون الأمر يتعلق بحجة تخارج. وللرد على ذلك نجد إن التكييف القانوني الصحيح للدعوى وحسب الوقائع الثابتة بالدعوى من البيانات المقدمة فيها من صلاحية محكمة الموضوع بغض النظر عن التكييف الذي يسبغه الخصوم فيكون منع نفاذ تصرف المدعى عليه عبد الرحمن فضل حسن عباس بحصصه التي آلت إليه من والده بقطعتي الأرض موضوع الدعوى اللتين تخارج بهما للمدعى عليهما بموجب حجة التخارج هو التكييف القانوني للدعوى وهو من اختصاص المحاكم النظامية وليس المحكمة الشرعية ويكون ما توصلت إليه محكمة الاستئناف في محله ويتعين معه رد هذين السببين.

وعن السببين الأول والثاني اللذين ينعي فيهما الطاعنان على محكمة الاستئناف خطأها عندما قررت أن قضايا الشقاق والنزاع تؤثر على الحكم القطعي الصادر بحق المدعى عليه الأول وأن الإقرارات الصادرة عن المدعى عليه الأول للمدعى عليهما الثاني والثالث مؤرخة بتاريخ لاحق للحكم الصادر لصالح المدعية.

وللرد على ذلك نجد إن المطالبة في هذه الدعوى المعروضة تستند إلى أن المدعية  
احتصلت على إعلام الحكم رقم ١٩/١٩/١٣٢ بتاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٦ بالحكم للمدعية  
بالدين البالغ (١٤٧٨٠٠) دينار وأن هذا الحكم مطروح للتنفيذ وأن المدعى عليه عبد  
الرحمن قام بالتخارج عن حصصه في قطعتي الأرض موضوع الدعوى بما آل إليه من  
ميراث والده المتوفى بتاريخ ٩/٢/٢٠١١.

وحيث إن الدين يزيد على قيمة الحصص المتخارج عنها في قطعتي الأرض  
موضوع الدعوى فللمدعية الدائنة أن تطلب الحكم بعدم نفاذ هذا التصرف بحقها.

أما فيما يتعلق بالإقرارات الصادرة عن المدعي عبد الرحمن للمدعى عليهما عبد  
الله وزينب فقد جاءت لاحقة للوفاة وللحكم الصادر المشار إليه ويكون ما توصلت إليه  
محكمة الاستئناف في محله ويتعين معه رد هذين السببين.

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قرار أصدر بتاريخ ٢٩ ذي القعدة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١/٩/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس



رئيس الديوان  
نقيب القضاة